حوارات مستقبل
الشرق الأوسط
الحلقة الثالثة والأربعون

وسط عالم يموج بالتحولات السياسية والاقتصادية، وفى ظل الصراعات المتزايدة التى تهز منطقة الشرق الأوسط، التى تعيش واقعًا معقدًا، بعد أكثر من عام على حرب الإبادة فى قطاع غزة دونما آفاق واضحة لإنهائها، مع تمدد النزاع إلى جنوب لبنان، ووصول أصدائه إلى اليمن والعراق، ثم إيران، نطرح فى سلسلتنا «مستقبل الشرق الأوسط» مسارات منطقتنا، عبر حوارات مع نخبة من الساسة والمنظرين والمفكرين والدبلوماسيين الحاليين والسابقين من مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، لتقديم رؤاهم مستندين إلى تجارب الماضى ودروس الحاضر، لنستشرف معًا الطريق نحو المستقبل.

وانطلاقًا من جذور الصراع العربى الإسرائيلى، مرورًا بالتدخلات الإقليمية وصعود بعض القوى الجديدة كالفواعل من غير الدول، وتعقد المشهد العربى، نفتح معًا أبواب نقاش مستنير حول الدروس المستفادة من التاريخ وتأثيرها على مستقبل منطقتنا؛ لطرح رؤى وأفكار لاستشراف الغد والدور الحاسم الذى يمكن أن تلعبه الدول العربية إذا ما أعادت إحياء روابط تاريخية فى محيطها والدفع نحو استقرار مستدام وتحقيق مصالحها.

تنقسم محاور النقاش إلى جزأين، الأول أسئلة سبعة ثابتة، اعتمدناها بناء على طلب كثير من القراء، تتمركز حول مستقبل المنطقة، أما الثانى فيتضمن أسئلة تتجه نحو مساحات تتناسب مع خلفية الضيف صاحب الحوار، كى يضيف لنا أبعادا أخرى حول الرؤية التى تنتهى إليها الحوارات وصولا إلى كيف يمكن أن يكون للمنطقة مشروعها الخاص، بعيدا عن أى مخططات تستهدفها؟.

اللواء الدكتور طارق عبد العظيم رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط:

أى توسع لإسرائيل فى محيطها سيقود إلى نهايتها

من المبكر الحديث عن حل نهائى للصراع.. والسلام الاقتصادى ليس بديلًا عن السياسى

اللواء الدكتور طارق عبد العظيم، رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، أحد أبرز الخبراء السياسيين والاستراتيجيين والمتخصصين فى الشأن الإقليمى عامة والإسرائيلى خاصة، صاحب دراسات وبحوث استراتيجية معروفة، فهو خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، قبل أن يتجه للعمل البعيد عن الأضواء.

تساؤلات كثيرة وقضايا شائكة أجاب عنها «عبدالعظيم» فى حواره لـ«المصرى اليوم» ضمن ملف «حوارات مستقبل الشرق الأوسط» الذى مازالت تفتحه للوقوف على السيناريوهات التى تشهدها المنطقة فى ضوء التطورات الرهنة.

.. والى نص الحوار:

حوار - مصباح قطب
تصوير - محمود الخواص

■ **مصطلح الشرق الأوسط هو تعبير جغرافى استعمارى.. إلى متى سيستمر استخدام هذ التعبير؟.. والى متى يظل مختفيا فى المنظمات الدولية ومن المسميات فى الميديا العالمية تعبير «المنطقة العربية»؟**

– ملاحظة مهمة وجديرة بالتناول، فالشرق الأوسط كمصطلح، مستخدم منذ سنوات طويلة، ووراءه مخطط سياسى محدد وهو توسيع النطاقات العربية والدخول مباشرة فى سياق آخر، بهدف ضم المنطقة العربية إلى الشرق الأوسط الأوسع والشامل، والذى يمكن أن تذوب فيه الهوية العربية بحيث بتنا نسمع طرح «السوق الشرق أوسطية» فى مقابل السوق العربية المشتركة، والعالم شرق أوسطى، مقابل العالم العربى والجديد المطروح فى الوقت الراهن الغرب الأوسط أيضا، فى إطار مراجعة لاستخدامات ليست مناطقية بقدر ما هى مرتبطة بكيف يفكر العالم، والأمر يتجاوز استخدام المصطلحات والمفاهيم إلى مخطط أكبر وأعمق مستهدف فيه العالم العربى وهو محاولة تغييب ما تشير إليه عبارة العالم العربى فى الكتابات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية.. العالم العربى مستهدف من المقاربات الدولية المتعددة فى الوقت الراهن.

■ **برز مصطلح «الشرق الأوسط» فى كتابات الأمريكى ألفريد ماهان عام ١٩٠٢ قبل أن تتحدث كوندوليزا رايس عن «الشرق الأوسط الجديد».. كيف ترى قدرة الجامعة العربية لمواجهة ما يسمى اسرائيل الكبرى؟**

– الجامعة العربية فى منظورى الشخصى، تواجه لحظة اختبار كبيرة ومعقدة مع حجم التطورات المفصلية التى تجرى حول الجامعة ومؤسساتها التابعة لها، والجامعة، وهنا يجب أن نتساءل -بصرف النظر عن أن دورها الراهن عربيا ودوليا محصلة لإرادات الدول العربية المختلفة- هل تريد الدول العربية بقاء الجامعة العربية بهذه الصورة أم أنها تريدها جامعة مختلفة؟.. وهنا لا أريد أن أقارن بين التجمعات الدولية والإقليمية الأخرى والجامعة العربية، فالأمر مختلف. الجامعة العربية فى حاجة إلى مناخ جديد أولا وقدرة على التعامل والتحرك فى دوائر أكبر والعمل على تطوير مؤسساتها بل ونظامها السياسى وهو الأهم، ولعل هذا الأمر سيكون على رأس مهام الأمين العام الجديد والذى يجب أن يعمل وفق أجندة عربية مختلفة وبتوافقات متعارف عليها. الجميع يطالب بالتطوير والجميع يتمسك باستمرار الجامعة ولكن سلوك بعض الدول يعمل فى اتجاهات أخرى الأمر الذى يتطلب إعادة تعريف دور الجامعة العربية ومهامها وتجاوز أخطاء الماضى والانتقال لتفعيل دورها بصورة كبيرة خلال المرحلة القادمة.

■ **برأيك ماذا تفعل القوى الإقليمية الكبرى فى المنطقة إزاء هذه المخططات.. وبالتحديد مصر والسعودية؟**

– يملك العرب أوراقا ضاغطة حقيقية سواء فى الاستثمارات أو التعاملات المالية أو غيرها، وإحقاقا للحق لدينا مواقف عربية وليس موقفا عربيا موحدا، وهو ما توظفه الدول الكبرى فى تعاملها، خاصة أنها تدرك فى تعاملها مع الدول العربية أن التباين فى مواقف بعضها يخدم توجهات الغرب، فالولايات المتحدة وبريطانيا تدركان أن التلويح العربى المستمر بتغيير الحليف أو توسيع دوائر التحرك خارج النطاق الأمريكى لن يحدث، وأغلب ما يجرى من مواقف تأتى فى سياق رد الفعل، حيث لا تملك الدول العربية استراتيجية محددة فى العمل معا أومقاربة جماعية يمكن الارتكان إليها والتحرك من خلالها، الأمر الذى يفيد الدول الغربية وأمريكا. إن الارتدادات على ما يجرى فى المنطقة ستمس كل الأطراف، حتى فى المصالح. انظر ما الذى يجرى فى الخليج والبحر الأحمر وقناة السويس من مهددات قابلة للتصعيد فى أى وقت، كما أن حالة عدم الاستقرار فى علاقات الدول العربية وإسرائيل ستكون حالة عامة يجب التنسيق والتعاون للتعامل عربيا معها بجدية كبيرة من الآن وعدم الانتظار.

■ **يغيب أى مشروع عربى موحد تجاه ما يُخطط للمنطقة، خاصة مستهدفات التوسع الإسرائيلى فى غزة ولبنان وسوريا، والحديث عن نية ضم أراض أخرى على الخريطة العربية.. كيف يصوغ العرب مشروعهم المواجه لهذه المخططات، وما هو دور مصر فى النظام الدولى والإقليمى الجديد الذى تتمناه ونستطيعه؟**

– فى رأيى الشخصى نبدأ بدور مصر المركزى والمحورى فى المنطقة العربية والشرق الأوسط، ومصر ليست أسدًا عجوزًا كما يتوهم البعض وهو ما يجب أن يدركه الجميع، بل مصر لاعب محورى وفعال ومهم وقوى. مصر لديها قوة كامنة وحسابات القوة الشاملة التى تعمل لصالح الدولة المصرية وفق كل المقاييس، ولكن بشرط أن يتم استدعاء هذه القوة وإدارتها بكفاءة واقتدار، وهو ما يجرى فى الوقت الراهن من خلال الدبلوماسية الرئاسية، ودور أجهزة المعلومات سواء فى المخابرات أو الخارجية، الأمر الذى يمكن أن يضع النقاط فوق الحروف، حيث تحرص مصر على تحقيق الاستقرار فى المنطقة وتسعى للتوصل إليه، وتواجه «قدر الإمكان» المخططات الدولية التى تريد تغيير شكل الشرق الأوسط.. فمصر سيكون لها دور فى أى تحول رئيسى فى شكل النظام الدولى، ولكن هذا الأمر لن يتم إلا فى نظام متعدد الأقطاب، ولكن لا تزال الولايات المتحدة، وستبقى لسنوات طويلة على رأس هذا النظام الدولى.. ستبقى روسيا والصين دولا مهمة وكبرى، ولكنها لن تنافس الولايات المتحدة على قيادة العالم. هذا حديث طويل وممتد ويحتاج إلى وقت لقياس دور القوى الراهنة فى تشكيل بيئة النظام العالمى الحالى.

أما على المستوى العربى، يمكننا القول إن مصر بمحيطها الإقليمى عربيًا تملك تحالفات عربية جيدة سواء مع دول الخليج أو المشرق، مع بعض التحفظات على ما يجرى فى سوريا، لكنها موجودة بقوة فى لبنان، وبالتأكيد مع الأردن والعراق والسلطة الفلسطينية، ولكن التحركات المصرية فى المنطقة المغاربية تحتاج إلى مراجعة وإعادة ترتيب حسابات منضبطة، مع التقدير أن علاقات مصر مع ليبيا مهمة ولها الأولوية.. ويتم ذلك فى النطاقات الاستراتيجية للدولة المصرية، ونحن حريصون على ذلك من خلال استراتيجية محددة وضوابط مهمة، مثلما فعلنا بتحديد خط سرت الجفرة وغيرها، وبما يؤكد أن مصر واعية تمامًا بنمط التحالفات العربية فى المقام الأول، وأمننا القومى يتمدد ويتماس مع الأمن الوطنى الخليجى وغيرها من النقاط المتفق عليها.. وأى تحالفات مصرية ستتم فى نطاقها العربى برغم اتجاه بعض الدول لبناء تحالفات فوق عربية وإقليمية أو إسلامية، الأمر الذى يتطلب مراجعة مجمل السياسات المصرية العربية.

مصر قد ترتبط بعلاقات مع إيران ومع تركيا ومع دوائر حركتها الإقليمية، لكن نقطة ارتكازها ستبقى عربية فى المقام الأول.. وأن كان هذا الأمر لا يمنع الدولة المصرية من الاتجاهات الأخرى ومنها الاستدارة شرقًا أو جنوبًا وفق الأولويات والمصالح المصرية.

■ **على مدار التاريخ تلعب مصر أدوارًا رئيسية فى المنطقة.. كيف يمكن لها أن تمارسها رغم التحديات المحيطة، خاصة وقد شاركت مؤخرًا فى قمة شنغهاى، ثم تلتها بمناورات النجم الساطع مع القوات الأمريكية وأطراف أخرى.. ما هو مدلول هذا التتابع؟**

– لا يوجد ارتباط مباشر بين مشاركة مصر فى قمة منظمة شنغهاى للتعاون واستضافتها لمناورات النجم الساطع، حيث يقع كلا الحدثين ضمن سياقين دوليين مختلفين، فقمة شنغهاى تعد تجمعًا «إقليميًا- دوليًا ذى طابع سياسى- اقتصادى- أمنى»، بقيادة الصين وروسيا، بينما مناورات النجم الساطع هى نشاط عسكرى مشترك بالتعاون مع الولايات المتحدة ومشاركة دولية وإقليمية ويعقد بشكل دورى، يركز على الجاهزية القتالية والتنسيق الأمنى التقليدى، كما يأتى كل منهما فى إطار توجهات مختلفة تعكس سياسة مصر المتوازنة، حيث تؤكد المشاركة المصرية فى قمة شنغهاى انفتاح مصر على التعاون مع القوى الآسيوية، بينما تبرز المناورات استمرار شراكاتها الاستراتيجية مع القوى الغربية، فى إطار تحرك مصرى يحفظ التوازن ويعزز المصالح الوطنية.

ويشير هذا التتابع بين الحدثين إلى عدد من الدلالات أهمها التأكيد على استقلالية القرار المصرى، وأن مصر ليست دولة تابعة ومحسوبة على أى محور، بل لاعب مستقل، مرن، ولا تنتمى لمحور ضد آخر بل إن مصر تحدد سياساتها الخارجية وفقا لمصالحها الوطنية فقط وتنويع الشراكات الدولية.. والتزام التوازن الاستراتيجى.. والتوازن بين الشرق والغرب دون الانحياز لأى محور وحرص مصر على لعب دور فاعل فى صياغة السياسات الإقليمية والدولية، والسعى لتعزيز وتوفير فرص اقتصادية وتنموية من خلال الانفتاح على استثمارات جديدة وتعاون فى مجالات التكنولوجيا والبنية التحتية.

■ **كيف تستفيد المنطقة العربية من تجاذبات القوى الكبرى وأحاديث التعددية القطبية العالمية؟.. وكيف تلعب دورًا لصالحها فى هذا التنافس الدولى ولا تكون مقدراتها فى يد قوة واحدة أضرت بها واستنزفت ثرواتها طوال عقود؟**

– أولًا نبدأ بدور إيران فى المستقبل، حيث وصلت إيران بالفعل لمرحلة العتبة النووية، ولديها ميراث كبير فى هذا المجال، وبصرف النظر عن المواقف الدولية فإن إيران لديها استراتيجية طموحة ستصل إليها فى وقت ما حتى مع إطار علاقاتها مع الوكالة والدور المصرى الواضح والبارز فى هذا الجهد. فإن إيران تعمل فى سياق واضح من المراوغات الحالية، المشكلة مع الحالة الإيرانية أن إسرائيل لا تريد كسر حاجز الاحتكار النووى ولا تريد لأى دولة أخرى فى المنطقة أن تصل إلى هذا، والمشكلة فى إيران أنها تواجه المشروع الإسرائيلى وهناك توقعات آراهن عليها، بأن المواجهة قادمة لا محالة لحسم الأمر، وهى مسألة وقت ليس أكثر، وإيران تسعى لبناء شراكات جديدة، ولكن السلوك الإيرانى ما زال تدخليًا، ودعم إيران لوكلائها فى المنطقة برغم أنه انحسر إلا أن الإشكالية المطروحة أن إيران لن تتوقف وستضى فى مسارها، ونحن كدول عربية بين قبول إيران كحليف يجب الوثوق إليه، برغم الخلفيات السلبية، وبين النظر إلى إيران كطرف ضمن أطراف مثل تركيا وإسرائيل تريد السيطرة على العالم العربى وفرض المشروع الفارسى على المنطقة بأكملها.. فالكورة فى الملعب العربى ودوله الكبرى مثل مصر والسعودية وغيرها، وعليهم أن يقرروا ويحددوا اتجاهات البوصلة.

■ **وماذا عن تركيا؟**

– معادلة العلاقات المصرية التركية تحكمها معايير وضوابط عديدة أهمها المصالح المشتركة والفوائد المتعددة، وبرغم إقدام البلدين على خطوات مهمة وآخرها إجراء مناورات عسكرية مشتركة إلا أن تركيا مطالبة باتخاذ دور جاد فى المنطقة أسوة بكل من مصر والسعودية، إلا أن النفعية والبرجماتية والواقعية تحكم مسار التحرك التركى بصورة واضحة جدًا، الأمر الذى يضع تركيا دائمًا فى دائرة محددة، وعليها أن تحدد ما تريد وما لا تريد من علاقاتها العربية خاصة مع مصر.

والاقتصاد والاستثمارات والسياحة عنوان جديد للعلاقات المصرية التركية، ولكن أى دور تركى فى غزة يجب – فى رأيى الشخصى – أن يمر من خلال مصر والأطراف المعنية الأخرى ولا أن يدخل بمفرده، فنحن حريصون على العلاقات مع تركيا وتنميتها، ولكن من المبكر أن نقول إننا بصدد تحالف مصرى تركى إيرانى فى هذا الوقت، حيث أن الأمر يرتبط بمصالح وحسابات سياسية واستراتيجية، ومن مصلحة تركيا العمل مع الدول العربية لكن يجب أن تتخلى أيضًا عن تدخلاتها بشأن إيران وإسرائيل.

■ **وماذا عن السعودية، ومستقبل علاقتها بإسرائيل؟**

– المشهد مجمد فى الوقت الراهن بين الجانبين، خاصة وأن السعودية وضعت شرطا بضرورة اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية ووقف الممارسات الإجرامية التى تجرى فى قطاع غزة، والسعودية لا شك لاعب قوى ومركزى وتتعامل بمنطق القوة الاقتصادية الكبيرة وكدولة مؤثرة وفاعلة فى التجمعات الاقتصادية، ولكن إسرائيل فى الوقت الراهن لا تسعى لتحقيق مزيد من الاعترافات أو التوصل لاتفاق سلام مع أى طرف وتنظر للأمر فى دائرة أوسع مع دول عربية وإسلامية أخرى، وهو ما سيؤخر التوصل لاتفاق مع السعودية، ولا تنس أن أية ترتيبات أمنية فى البحر الأحمر بين أى طرف – ولا أعنى بين إسرائيل والسعودية – لن تتم إلا بعد موافقة ودعم ومشاركة مصر. هذا يعززه واقع أمنى مستقر منذ توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وهو أمر رغم كل شىء يفرض معادلات مختلفة على المدى المنظور، ولعل ما جرى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة واعتراف العديد من الدول بالدولة الفلسطينية يمكن أن يكون مقدمة لوضع جديد أتمنى أن يتحقق، برغم النزعة العسكرية المتصاعدة لدولة الاحتلال وحساباتها الكبرى التى تخطط للوصول إليها فى العالم العربى.

وبشأن الأردن، فإن العلاقات المصرية الأردنية تحظى بخصوصية كبيرة، وللأردن مواقف إيجابية تجاه مصر، ونحن شركاء فى الملف الفلسطينى ومخاطر ما يمكن أن يجرى من مشروعات ترحيل و«ترانسفير»، ونحن نسق معًا، ومصر داعمة لاستقرار الأردن، وهو شريكنا فى مسار الملف الفلسطينى.

■ **لو قدر لك أن ترسم صورة المستقبل لهذه المنطقة فى ظل الصراعات الحالية والمخاطر المحيطة بها.. كيف ترى هذه السيناريوهات تفصيلًا؟**

– الرئيس السيسى قال إن مصر واعية لما يحاك لها.. وهو محق تمامًا فى إشاراته المتكررة التى دائمًا ما يشير إليها فى كل محفل بأن مصر لديها كل المعلومات المؤكدة عن الذين يريدون المساس بأمنها، وأن مصر تملك بفضل أجهزتها القوية القدرة على الرصد والتعامل ومجابهة ما يجرى من حولنا فى ظل حالة السيولة الراهنة فى المنطقة العربية. ولا تنس أن مصر الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تتمتع بالقدر الأكبر من الأمن والاستقرار، وهو ما يجعلها دائمًا فى بؤرة الأحداث، ورأيى أنه كلما حققت مصر إنجازًا أو تقدمًا كلما كثرت المخططات التى تتنوع ما بين محاولات خطف دورها أو إدخالها فى دوامة الحسابات الاقتصادية المعقدة. وتأثير الأطراف المعادية لافت وواضح ومطروح، مما يجعل الدولة المصرية دائمًا فى قلب التطورات الراهنة. ولكن وبنفس المنطق فإن مصر القوية هى التى تقف فى مواجهة هذه التحديات وتتعامل معها برؤية استباقية وفى هدوء، حيث إننا نملك الكثير من مقومات القوة فى التعامل، والمتربصون أنفسهم يدركون ذلك جيدًا.

■ **مؤخرًا.. تم افتتاح سد النهضة وصدرت بيانات رسمية مصرية جددت رفض كل الإجراءات أحادية الجانب من قبل إثيوبيا.. ما الذى يمكن عمله بعد كل الصبر المصرى؟**

– مصر تملك قرارها السياسى والاستراتيجى فى أى تعامل مع الحالة الإثيوبية، ونحن نرتكن على ميراث من الحق الطبيعى وقواعد القانون الدولى للحفاظ على الحقوق المصرية الراسخة فى هذا الأمر. ولدينا قراءة واعية لما يخطط له الجانب الآخر، خاصة أن مسألة المياه للمصريين قضية وجود، وبالنسبة للطرف الآخر قضية تنمية ليس أكثر. ونحن ندرك أن وراء إثيوبيا أطرافًا إقليمية ودولية تريد أن تشغل مصر وأن تضعها فى دائرة محددة. أؤكد مرة أخرى أن لمصر قرارها واستراتيجية محكمة فى التعامل، ولن يجور أحد على حق مصر. وما زال لدى الدولة المصرية كل السيناريوهات فى التعامل لمنع أى طرف من محاولة محاصرة مصر فى هذا الملف، ولازلنا نتمسك «حتى الآن» بالحكمة وتفضيل المسار الدبلوماسى والتفاوضى، ونمد أيدينا لكل دول حوض النيل، بل ونعمل على تنمية هذه الدول من خلال تقديم مساعدتنا وخبراتنا الطويلة.

■ **ظاهريًا يبدو أن هناك تنافسًا بين نتنياهو وترامب على من سيأخذ غزة ويحولها إلى منتجعات.. ترى هل يكمل كلاهما دور الآخر أم يتنافسان بالفعل؟**

– لا شك أن هناك تسيقًا أمريكيًا إسرائيليًا لافتًا، لكن الأمر يتجاوز الشخصين ترامب ونتنياهو، خاصة وأن المشكلة الكبرى تتم فى سياق من التحالف الاستراتيجى بين البلدين والتزامات أمنية واستراتيجية واقتصادية متعارف عليها. الخلاف – كما أرى – خلاف تكتيكى ليس أكثر، وخلاف فى المقاربات التى تجرى فى ملف غزة والترتيبات الأمنية الراهنة والتعامل مع ما تواجهه إسرائيل من تحديات، كما ترى الإدارة الأمريكية وما يمكن أن تمثله من مخاطر وتحديات من دول جوارها. لكن الولايات المتحدة شريك كامل فى التجاوزات الإسرائيلية وهناك تعاون بينهما فيما يجرى من مخططات تشمل المنطقة العربية بأكملها.

■ **وكيف تنظر إلى جهود شخصيات مثل كوشنر وتونى بلير فى مجال الترتيب لليوم التالى فى غزة؟**

– هذه الشخصيات تطرح رؤى ومقاربات اقتصادية بحتة، وليس لديهم إلمام كاف بالوضع السياسى والأمنى داخل القطاع. ولديهم تصور غير صحيح عن إمكانية العمل وفق الحسابات الاقتصادية والمشروعات التى تم طرحها، حيث سبق أن طرحت ضمن مشروع صفقة القرن وما يعرف بمشروعات التعاون الإقليمى الذى يضم الخليج والمشرق وفلسطين والأردن ويمر بعدة دول. وبلير لديه مؤسسة فكرية ومالية تخطط لكثير من المشروعات، والحقيقة أن مثل هذه الشخصيات ليس لديهم خبرات بالمنطقة ويتعاملون كسماسرة ومطورين عقاريين، وهذا هو عملهم الحقيقى منذ سنوات. وهم أدوات لمنظمات دولية فى أوروبا والولايات المتحدة تريد تحويل القطاع إلى منتجع سياحى كبير.

■ **يشير خبراء إلى أننا سنشهد الانتقال من الاتفاقيات الإبراهيمية إلى الاتفاقيات العقارية.. إلى أى حد يصدق ذلك وما تأثيره؟**

– من السابق لأوانه الحديث عن الحل النهائى فى المنطقة أو إعادة ترتيب الأجواء فى ظل عدم وجود أفق سياسى. ولن يكون السلام الاقتصادى بديلا عن السلام السياسى، ولن يستقر الأمر اقتصاديًا فى ظل حالة الحرب واستمرار العمل العسكرى الكبير الذى ما تزال تعمل به إسرائيل بالمنطقة. وإن كانت قناعتى أن إسرائيل لن تستطيع تحقيق حلم الشرق الأوسط الإسرائيلى، فما تملكه إسرائيل من قدرات عقيمة فى النهاية، وليس لديها حسابات القوة الشاملة.

فى رأيى الشخصى أن السلام الإبراهيمى سينتهى إذا استمر المشهد الراهن فى المنطقة، كما أن نجاحات إسرائيل والولايات المتحدة ستنتهى بفعل ممارسات إسرائيل فى المنطقة، المجتمع عاجز فى إسرائيل عن تحديد أهدافه الكبرى. وبحكم خبرتى فى التعامل مع الملف «الفلسطينى- الإسرائيلى» فقد خلصت تقييماتى إلى أن بقاء إسرائيل فى المنطقة يحتاج إلى مقومات ومرتكزات ومحددات كاملة، وليس فقط البقاء فى المنطقة من خلال القوة العسكرية، فالقوة لن تحسم أى صراع حقيقى. ولعل هذا الأمر ما يتفهمه الأكاديميون فى إسرائيل ويحذرون من أن توسع إسرائيل فى محيطها سيؤدى بالفعل إلى نهايتها.

مصر لاعب محورى وليست «أسدًا عجوزًا» كما يتوهم البعض.. وتتعامل برؤية استباقية وهدوء

الدول العربية لا تملك استراتيجية محددة للعمل معًا.. وبحاجة إلى مناخ جديد

«السلام الإبراهيمى» سينتهى إذا استمر المشهد الراهن.. و«واشنطن» شريك فى المخططات الإسرائيلية